

مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر في العراق

أحدث التطورات

فقط، مما أثار مخاوف بشأن تقديم الخدمات العامة، وتزايد فجوة البنية التحتية. وكانت الإيرادات غير النفطية أقل بكثير من توقعات الموازنة حيث سجلت 8% فقط من الإيرادات. ويأتي ذلك في أعقاب ضعف الامتثال الضريبي والإعفاءات الجديدة من الجمارك.

وسجل الحساب الجاري فائضا قدره 2.5% من إجمالي الناتج المحلي عام 2019، مقارنة بتسجيل فائض قدره 7% عام 2018. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى معدلات التبادل التجاري غير المواتية، حيث انخفض متوسط أسعار تصدير النفط العراقي من 66 دولاراً للبرميل في 2018 إلى 61 دولاراً للبرميل في 2019 بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق والذي أدى إلى ارتفاع الواردات بنسبة 20% (سنوياً). وبلغ حجم الاحتياطي لدى البنك المركزي 68 مليار دولار في نهاية عام 2019، بزيادة 5.3% مقارنة بعام 2018 (أو 10 أشهر من الواردات وتغطي 1.9 مرة الدين قصير الأجل).

وانخفض معدل الفقر النقدي الإجمالي من 22.5% في 2014 إلى حوالي 20.0% في 2017/2018 بسبب النمو الاقتصادي وضعف التضخم وتحسن الوضع الأمني. ومع ذلك، وبسبب التغير في منهجية المسح لجمع بيانات الإنفاق، فإن تقديرات الفقر 2018/2017 لا يمكن مقارنتها تماماً بالتقديرات السابقة. ويعكس مسح 2018/2017 أيضاً تحسن عدة أبعاد للرفاهة غير متعلقة بالدخل، بما في ذلك زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، والتوسع في توفير مياه الشرب. وفي الوقت ذاته، زادت أوضاع التوظيف سوءاً منذ عام 2012. حيث ارتفع معدل البطالة، الذي كان أخذاً في الانخفاض قبل أزمة داعش، متجاوزاً مستوى عام 2012 إلى 9.9% في 2018/2017. وترتفع معدلات البطالة الجزئية بشكل خاص بين صفوف النازحين داخلياً، فما يقرب من 24% منهم ما بين متعطّل كلياً أو جزئياً (مقارنة بالمتوسط الوطني البالغ 17%). كما أن أكثر من خمس الشباب النشطين اقتصادياً ليس لديهم وظيفة، وما يزيد على الخمس خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب. ومن المرجح أن يكون مستوى المعيشة في المناطق المتأثرة بالصراع دون مستوى عام 2014 بسبب الاضطرابات في سوق العمل.

وكان للاحتجاجات التي اندلعت في نوفمبر تشرين الثاني 2019 أثر ضخم على قطاع الخدمات الذي انكمش بنسبة 0.9% في الربع الأخير من عام 2019 (على أساس سنوي). غير أن الغلات الزراعية القياسية في موسم شهد أمطاراً أعلى من المعتاد إضافة إلى زيادة إنتاج الكهرباء 33% وتخفيف قيود المالية العامة عوض من ذلك الأثر. ونتيجة لذلك، هبط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي 4.9% في عام 2019. لم يتأثر قطاع النفط بالاضطرابات الاجتماعية على الرغم من إغلاق طرق المصافي. ومع ارتفاع الإنتاج بنسبة 5%، أصبح النفط هو العمود الفقري للنشاط الاقتصادي. على هذا النحو، كان نمو إجمالي الناتج المحلي 4.4% في ذلك العام.

ومازال معدل التضخم منخفضاً. وانخفض كل من التضخم الرئيسي والأساسي إلى 0.2% في المتوسط عام 2019 (سنوياً). ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى السلع الاستهلاكية الأرخص المستوردة بسبب انخفاض قيمة عملتي تركيا وإيران، الشريكتان التجاريان الرئيسيان للعراق. ودفعت ندوات المنتجين المحليين المتأثرين الحكومة العراقية إلى رفع الرسوم الجمركية وفرض حظر الاستيراد على مواد غذائية مختارة. وحافظت الحكومة العراقية على سياسة تخفيف قيود المالية العامة والتي تركز على تعزيز الاستهلاك على حساب الاستثمارات العامة. وتشير التقديرات إلى أن رصيد الموازنة الكلي سجل فائضاً قدره 3% من إجمالي الناتج المحلي عام 2019، مقارنة بتسجيل فائض قدره 11.2% في عام 2018. ويرجع هذا إلى زيادة كبيرة في الإنفاق المتكرر بنسبة 21% وسط قرارات بالتوسع في التوظيف بالقطاع العام، والتحويلات النقدية، وخفض سن التقاعد. وزاد الإنفاق الاستثماري بنسبة 10%. ويظل معدل التنفيذ عند 45% فقط، يذهب معظمها إلى الاستثمارات المتعلقة بالنفط. وبلغت نسبة تنفيذ الاستثمارات في القطاعات غير النفطية 28%

الجدول 1	2019
عدد السكان (بالمليون)	40.1
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	234.1
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	584.1
معدل الفقر وفقاً لمخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولاراً)	17.9
معدل الفقر وفقاً لمخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولاراً)	57.3
معدلات الفقر الوطنية ^أ	22.5
مؤشر جيني ^ب	29.5
المعمّر المتوقع عند الولادة، سنة ^ب	70.3

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. إيضاحات:

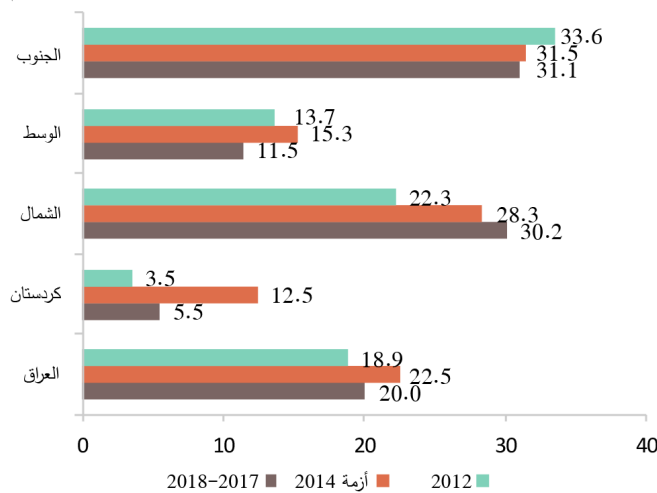
(أ) أحدث قيمة (2012)، على أساس تعادل القوى الشرائية لعام 2011
(ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2017)

في حين ساعد قطاع النفط على تعزيز النمو عام 2019، أدى فشل حكومة العراق في تقديم الخدمات ومحاربة الفساد وخلق وظائف في القطاع الخاص إلى اضطرابات اجتماعية مستمرة منذ نوفمبر/تشرين الأول. واستجابة لذلك، هيمن التوسع الكبير في التوظيف في القطاع العام والمعاشات والتحويلات على الإنفاق المهم على رأس المال البشري وإعادة الإعمار. وتتطوي التوقعات على مخاطر كبيرة مرتبطة بانخفاض أسعار النفط، وانتشار جائحة كورونا، والقيود على تمويل الموازنة، والجمود السياسي، والحاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة.

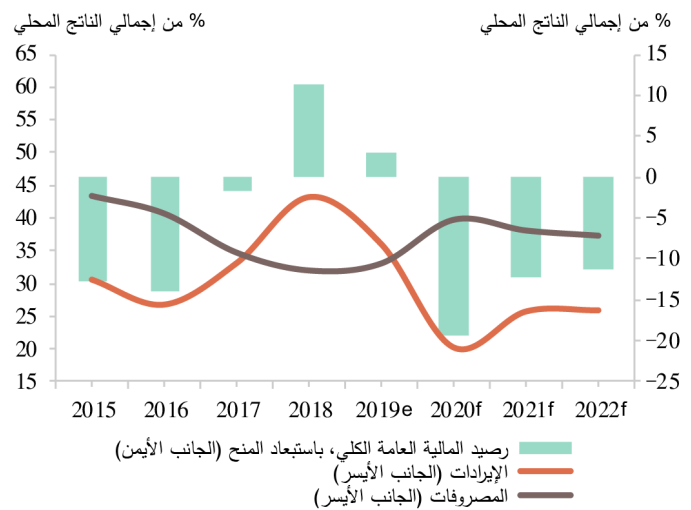
الشكل 1: العراق / معدل عدد الفقراء

الشكل 1: العراق / رصيد المالية العامة

النسبة المئوية للسكان على مستوى الأقاليم



المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي.



المصادر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء البنك الدولي.

ومن المرجح أن تؤدي الاضطرابات السياسية والضغط على الموازنة جنباً إلى جنب مع جائحة كورونا إلى تفاقم رفاهة العراقيين النازحين وغير النازحين، ولا سيما نواتج الفقر وأسواق العمل، في حين أنه من المرجح أن يزيد إنفاق القطاع العائلي الشخصي على الرعاية الصحية في نفس الوقت الذي قد تتعرض فيه برامج شبكة الأمان الاجتماعي لضغوط المالية العامة.

* التوقعات العالمية غير مؤكدة للغاية. تعكس هذه النظرة المعلومات المتاحة وقت نشرها. ومع توفر المزيد من المعلومات، سيتم مراجعة هذه التوقعات. ويجري عرضها الآن لمساعدة صانعي السياسات على التفكير من خلال النتائج المحتملة وتصميم استجابات سياسية بديلة.

إن انخفاض أسعار النفط، وانتشار فيروس كورونا واستمرار الاضطرابات السياسية، كلها تحديات سوف تحتاج الحكومة العراقية إلى مواجهتها على المدى القصير. وتشمل المخاطر خسائر كبيرة في السياحة الدينية، وضعف الطلب على صادرات النفط العراقية من الصين، والمزيد من التأخير في اتفاق النفط مقابل الاستثمار في البنية التحتية مع الصين بقيمة 10 مليارات دولار. وقد يجبر انخفاض أسعار النفط الحكومة العراقية على خفض الإنفاق، وهي خطوة قد تؤدي إلى مزيد من الاضطرابات الاجتماعية مع ضعف الخدمات العامة بالفعل وارتفاع معدلات البطالة. إذا بقيت أسعار النفط على انخفاضها حول الثلاثينات في عام 2020 ، فإن احتياجات تمويل الموازنة ستصل إلى 60 مليار دولار. في ظل هذا الوضع، قد لا يكون أمام العراق خيار سوى اللجوء إلى مزيج من المصادر المحلية والأجنبية لتمويل العجز. إن الاعتماد الشديد على البنوك المحلية سوف يزامح القطاع الخاص، في حين أن الوصول إلى الأسواق الدولية قد يكون صعباً نظراً لظروف السوق وضعف إطار العمل الكلي للعراق، ويمكن أن يؤدي الاعتماد على البنك المركزي العراقي لتمويل الموازنة إلى خفض احتياطياته إلى 3 أشهر فقط من الواردات بحلول نهاية عام 2020. كما إن إغلاق الفجوة من خلال إصدار سندات بالعملة المحلية سيضعف المركز المالي للبنك المركزي ويخلق ضغوطاً على سعر الصرف والتضخم. وقد يؤدي التأخير في إصلاح المالية العامة - بما في ذلك تعبئة الإيرادات المحلية والخدمة المدنية - إلى ديناميات مالية غير مواتية على الصعيد الكلي وتأخير مشاريع البنية التحتية الحيوية. إن نظام الرعاية الصحية الضعيف في البلاد والعلاقات الوثيقة مع إيران سيجعل قدرة العراق على التصدي لأزمة فيروس كورونا أكثر تحدياً.

ساعات التوقعات بالنسبة للعراق والتي كانت سلبية بالفعل قبل صدمة فيروس كورونا بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين. وسينخفض النمو الاقتصادي على المدى القريب بسبب انهيار أسعار النفط والظروف العالمية غير المواتية بما في ذلك الاضطرابات الناجمة عن انتشار فيروس كورونا والتي من المتوقع أن تضع النمو في اتجاه هبوطي. فمن المتوقع أن ينكمش نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5% في عام 2020 ويعود إلى إمكاناته منخفضة القاعدة التي تبلغ 1.9%-2.7% في 2021-2022. وستستمر الاضطرابات السياسية والاجتماعية ونقص الإصلاحات لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الضغط على قطاع الخدمات. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ليصل إلى 2.7% في 2021.

ومن المتوقع أن يكون لحزمة التحفيز غير المستدامة المقدمة لاسترضاء المحتجين إلى جانب ضعف أسعار النفط آثار ضارة على المالية العامة. وفي حالة استقرار أسعار النفط حول الثلاثينات في عام 2020، سيتجاوز عجز الميزانية 19% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 مع ظهور احتياجات تمويلية إجمالية تزيد على 26% من إجمالي الناتج المحلي. سيواجه العراق أيضاً عجزاً مستمراً في الحساب الجاري في عام 2020 مدفوعاً بشكل رئيسي بانخفاض أسعار النفط وثبات الواردات. ومن المتوقع أن يتم تمويل ذلك جزئياً من احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، مما يزيد من تعرض البلاد للصددمات الخارجية خلال فترة التوقعات. يمكن للعراق أن يزيد إنتاجه النفطي بعد انهيار اتفاق أوبك + ، وذلك للتخفيف من اتساع العجز، وإن كان ذلك يهدد بالمزيد من انخفاض أسعار النفط.

الجدول 2: العراق / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

ت 2022	ت 2021	ت 2020	ق 2019	2018	2017	
2.7	1.9	-5.0	4.4	-0.6	-2.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.0	1.2	-3.0	2.0	0.3	-1.2	الاستهلاك الخاص
0.9	0.2	14.8	6.3	15.2	4.4	الاستهلاك الحكومي
0.4	1.9	1.5	4.3	-9.1	-13.0	إجمالي الاستثمار في رأس المال الثابت
12.4	31.0	-40.5	1.3	1.4	-0.1	الصادرات والسلع والخدمات
1.8	0.5	1.4	12.0	13.1	-1.7	الواردات والسلع والخدمات
2.7	1.9	-5.1	4.4	-0.6	-2.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
5.0	5.5	3.0	5.0	-26.1	-16.0	الزراعة
1.8	1.8	0.2	4.3	-2.3	-3.5	الصناعة
5.1	2.0	-17.4	4.7	4.6	0.9	الخدمات
2.0	2.0	2.0	-0.2	0.4	0.1	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-5.7	-5.9	-12.1	2.5	6.9	1.8	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
-11.4	-12.3	-19.4	3.0	11.2	-1.6	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
73.5	66.9	58.5	39.4	46.0	58.9	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
-10.1	-10.9	-17.9	4.6	12.6	-0.6	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظات: ق = تقديرات، ت = توقعات.